جمهورية مصر العربية

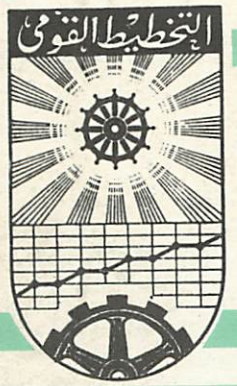

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٩)

أضواء على الرفاهية الاقتصادية

د. شنوده سمفان شنوده

نوفمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

استهـــــلال

تجب الرفاهة المجتمعية جميع جوانب علم الاقتصاد وهذا يعني ان مناقشة موضوع الرفاهة تتطلب منذما ضرورة الألمام بالدراســـات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية (مايكرو وماكرو) ، والتنمية ، والمالية العامة ، والتجارة الخارجية ... الخ ، او قل الألمام بجميـــــع فروع علم الاقتصاد ... ولا ندهش اذا علمنا أن هناك من يربـــط بين الرفاهة وبين علم الاقتصاد بصدد تعريف علم الاقتصاد نفسه . فوفق بيجو " الرفاهة ... هي موضوع علم الاقتصاد " .

غير أن المؤلف لا يرمي من وراء اهتمامه بدراسة الرفاهـــــة ـ منذ بداية الستينات ـ بحث بيجو من جديد ، بقدر ما يرمـــي الى الاقتراب بمفهوم الرفاهة الى الواقع العملي ، حتى لا تظـــل الرفاهة مجرد مفهوم نظري . وانطلاقا من ذلك نستعرض هنـــا محتويات هذا البحث . فالفصل الأول هو بمثابة مدخل للرفاهـــة الاقتصادية يتضمن الكفاءة الاقتصادية وبعض جوانب الرفاهة . ويسلط الفصل الثاني الاضواء على قياس الرفاهة الاقتصادية ، حيث يـــتم عرض المقاييس المختلفة في الادب الاقتصادي . أما الفصل الثالـــث فيلمح الى الرفاهة الاقتصادية في مصر .

وتجدر الاشارة الى أن طريقة العرض التي توخاها المؤلـــف هنا تعتبر بمثابة نهج مرحلي كان قد اجتذب المؤلف الى وقت ليس ببعيد ويتعلق بالرفاهة الاقتصادية . أما عن الرفاهة المجتمعيـــة فهذا هو موضوع أبحاث اخرى تصدر تباعا ، منها بحثا في مؤتمـــر يوراتا وموضوعه " مؤشرات الرفاهة المجتمعية "(١) ، و " سالـــوس : معالجة جديدة "(٢) ، وغيرها .

شنودة سمعان شنودة

---

(١) Shenouda, S.; "Indicators of Societal Welfare" A paper presented at conference held on the methods of measuring social effects of Ec. Growth, Jurata, 1977.

(٢) Shenouda, S.; "Salus: a new treatment".

اضواء على الرفاهة الاقتصادية (*)

مقدمة

تعتبر " اقتصاديات الرفاهة " أحد فروع علم الاقتصاد التى تساعد فى وضع المعايير الرئيسية المتعلقة باختيار أو تبنى السياسة الاقتصادية التى تجعل الرفاهية أقصى ما يمكن (١) . ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار " اقتصاديات الرفاهة " بمثابة علم تطبيقى ، فهو يجمع المعلومات من الاقتصاد ككل بغية تحقيق مستوى معين من الرفاهة لجمهور المجتمع وهو فى ذلك يشبه الطب ، ذلك العلم الذى يجمع المعلومات المختلفة من فروع أخرى عديدة مثل التشريح ، والصيدلة ، والكيمياء وما الى ذلك (٢) بغية محاربة الامراض وتحقيق مستوى معقول من الصحة لأفراد المجتمع (٣) .

مصطلحات وتعاريف

تجدر الاشارة من البداية الى أن هناك نوعين من الرفاهة يجعل اقتصاديو الرفاهة على التفرقة بينهما ويعنى بها الرفاهة الاقتصادية Economic Welfare من ناحية والرفاهة غير الاقتصادية Non-Economic welfare من ناحية أخرى . ويكون هذا النوع فيما بينها الرفاهة العامة General welfare أو الرفاهة المجتمعية societal welfare وهناك الاقتصادى روبرتسون - على سبيل المثال - يؤكد التفرقة بين الرفاهة الاقتصادية (التى يختزلها فى كلمة واحدة هى ECFARE) من جانب (٤) ، والانواع الاخرى للرفاهة من جانب آخر (والتى يمكننا اختزالها هنا فى كلمة NON - ECFARE) . كما وأن بيجو - من قبله - فرق بين الرفاهة الاقتصادية والرفاهة العامة ، على أساس أن الرفاهة الاقتصادية هى جزء من الرفاهة العامة .

هذا كان عن التفرقة بين الرفاهة الاقتصادية والرفاهة غير الاقتصادية . أما عن تعريف

(*) Shenouda, S.; Focus on Economic Welfare

(١) أنظر Reder, M.W.; Studies in the Theory of Welfare Economics, NY,

(٢) وهذا لا يمنع من الاستعانة بعلوم أخرى (مثل علم النفس) بصدد تشخيص بعض الامراض التى ترجع الى عوامل نفسية .

(٣) قارن Rothenberg, J.; The Measurement of Social Welfare, N.Jersey, 1961 p.3.

(٤) قارن Robertson, D.H.; Utility and All that, London, 1952, P. 30

الرفاهة الاقتصادية ، فيمكن اجماله فى انها ذلك الجزء من الرفاهة العامة التى يمكن قياسهـــا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـعن طريق النقود [1]

ولدراسة الرفاهة الاقتصادية اهميتها ، لا للبلاد المتقدمة فحسب ، بل وللبلاد الاقل ـ تطورا ، خاصة تلك التى اخذت تتبنى السياسات التنموية اللازمة لدفع عجلة التطور .

ونعرض خطة البحث التى سنتناولها هنا فى الآتـــى :

الفصل الاول : مدخل الى الرفاهة الاقتصادية .

الفصل الثانى : قياس الرفاهة الاقتصاديـــة .

الفصل الثالث : الرفاهة الاقتصادية فى مصـــر .

---

(1) أنظـر Pigou, A.C.; The Economics of Welfare London (1920), 1962 PP. 10 and 11.

الفصل الاول: مدخل الى الرفاهة الاقتصادية

ترتبط الرفاهة الاقتصادية بمسألة هامة الا وهى الكفاءة الاقتصادية . لذلك تقسم خطة البحث فى الفصل الحالى الى مبحثين كالآتـــى :

المبحث الاول : الكفاءة الاقتصادية

المبحث الثانى : بعض مناهج تحليل الرفاهة الاقتصادية

المبحث الاول : الكفاءة الاقتصادية

تمهيـــد :

جذبت الكفاءة انتباه الاقتصاديين لا فى الغرب فحسب ، بل وفى الشرق ايضا . وهكذا يكون من الضرورى مناقشة مسألة الكفاءة كمقدمة للحديث عن الرفاهة الاقتصادية . وتفرد هـــذا المبحث لنعالج فيه الكفاءة بايجاز فى مطلبين كالآتـــى :

المطلب الاول : الكفاءة فى الانتـاج

المطلب الثانى : الكفاءة فى التجارة الخارجية

المطلب الاول : الكفاءة فى الانتاج

سنتناول هنا اهمية وماهية الكفاءة ، ثم نشير الى علاقة الكفاءة بكل من الاثمان والنفقـات

ا- اهمية الكفـــاءة

تعتبر الكفاءة مطلب هام فى النشاط الاقتصادى [1] ، سواء فى ظل النظم الرأسمالية او الاشتراكية ففى البلاد الرأسمالية ، تتبع عدة اجراءات تهدف الى رفع الكفاءة ، من ذلك مثـــل معالجة الدورات الاقتصادية ، وملاحقة الخسائر ... وما الى ذلك أما البلاد الاشتراكيـــة ، فبعد أن كانت تهتم بزيادة الانتاج من حيث الكم ، دون أخذ احتمال تدره الموارد فى الحسبان ،

---

(١) راجع Roman, Z.; "Efficiency Calculations-Methods and Applications", Acta Economica, 1966, P. 209 ff.

أخذت حديثا (خاصه منذ بداية الخمسينات) تهتم بمسألة الكفاءة ، وشعرت بأن الكفاءة أضحت ضرورة ملحة فى الاقتصاديات الاشتراكية حتى لا تفاجأ فى النهاية بافتقارها الى أحد أو بعض الموارد الانتاجية اللازمة .

ولا شك أن الكفاءة مطلب ضرورى جدا بالنسبة للبلاد الاقل تطورا ، لا سيما تلك التى تعانى بدرجة أو بأخرى ـ ندره أحد أو بعض عناصر الانتاج . واذا ما اتسمت عملية التنمية فى تلك البلاد بالكفاءة ، فانها ستحقق نتائج تنموية أحسن ، ومن ثم مستويات من الرفاهة الاقتصادية أفضل .

وتعتبر الكفاءة بمثابة حجر الزاوية بصدد الرفاهة الاقتصادية ، ومن ثم تصبح الاولى (أى الكفاءة) مطلبا عاديا لابد من أخذه فى الاعتبار سواء عند وضع برامج السياسة الاقتصادية أو عند تنفيذ هذه البرامج ، حتى واذا لم يتم النص على هذا المطلب صراحة .

ب ـ ماهية الكفاءة (١)

قد نعنى بالكفاءة الحصول على أكبر انتاج ، وذلك من مقدار معطى من الموارد . فعلى سبيل المثال ، لو لدينا مساحة معينة ، من الارض يعمل عليها أربعة عمال (بالاتهم) (٢) ، تغل ١٢ وحده من محصول معين ، ثم تمكن هؤلاء الاربعة ـ بطريقة ما ـ الحصول على ١٦ وحدة من نفس مساحة الارض ، فان الانتاج هنا يعتبر كفئا ، وذلك كما هو موضح بالشكل (١/١) حيث أن المحور الرأسى يمثل وحدات المحصول ، والمحور الافقى يمثل عنصر العمل (٣) ، بينما المنحنيان جـ ١ ، جـ ٢ هما منحنيا الانتاج الكلى Total Product Curve

(١) See mainey Hansen B.; Lecturs in Economic Theory, Part II, INP, Cairo 1964; Qayum, A.; Lectures on Production Theory and Techniques, INP Cairo, 1965.

(٢) نفترض هنا أن كل عامل لديه آلة ما بمثابة عنصر ما من عناصر الانتاج وهذا للسهولة فقط ، كما نفترض ان عنصر العمل متجانس ، بمعنى ان جميع العمال متشابهون فى كل شىء

(٣) Qayum; Op. Cit, p.77.

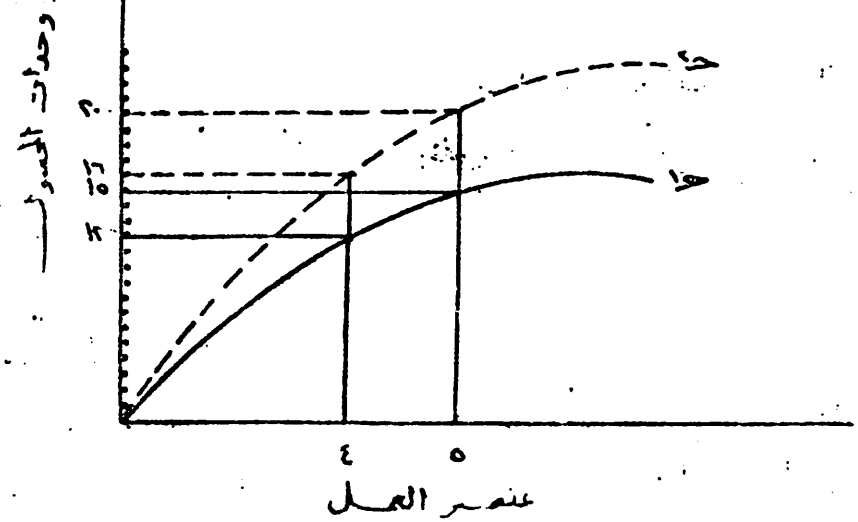

شـــكل (١/١)

ويمكن القول بنفس الشيء لو أن خمسة عمال كانوا ينتجون ١٥ وحدة ، ثم تمكنوا باستخدام نفس الالات ومساحة الارض المعطاه ـ تمكنوا من الحصول على ٢٠ وحدة ، فان الانتاج هنـــذا يعتبر كفئا أيضا .

وواضح هنا أن عنصرا الانتاج (العمل والارض) يساهمان فى انتاج سلعة واحدة ، وهـــذا للتبسيط . كذلك الحال اذا كانت هناك مجموعة من العنصرين تساهم فى انتاج سلعتين بـــدلا من سلعة واحدة فلو تمكنت نفس التوليفة من الحصول على انتاج أكبر من السلعتين معا (أو مـــن احداهما دون انقاص انتاج (الاخرى) فان الانتاج فى هذه الحالة يعتبر انتاجا كفئا أيضـــا . فعلى سبيل المثال ، لو لدينا ثلاثة عمال (بالاشهم) وكذا ثلاثة وحدات من الارض تغل سلعتين (مثلا القمح والقطن) قدرها ٥ وحدات قطنا + ١٠ وحدات قمح ثم قامت نفس التوليفة بعد ذلك بانتاج ٧ وحدات قطن + ١٢ وحدة قمحا ، فان الانتاج فى مثل هذه الحالات الثلاث يكون انتاجـــا كفئا كذلك .

ومن ناحية أخرى ، فقد نعنى بالكفاءة الحصول على نفس كمية الانتاج مـــن مقدار أقل من الموارد . فلو كانت هناك مجموعة من عناصر الانتاج تكون من :

٣ عمال (بآلاتهم) + ٣ وحدات أرض تنتج ٢٠ طنا من القمح

ثم أمكن الحصول على نفس كمية الانتاج (أى ٢٠ طنا من القمح) ولكن باستخدام ٢ عمل + ٢ وحدة أرض فقط ، فان عملية الانتاج هنا تتسم بالكفاءة .

كذلك الحال لو تمكنا من الحصول على نفس كمية الانتاج من السلعتين ولكن بمقدار أقل من العنصرين (وليكن ٢ عمل + ٢ أرض) ، أو بنفس المقدار من أحد العنصرين ، وبمقدار أقل من العنصر الآخر (٣ عمل + ٢ أرض أو ٢ عمل + ٣ أرض)

جـ - الكفاءة والأثمان

لو تمكنت توليفة من عناصر الانتاج (قل ٣ عمل + ٣ أرض) من انتاج ٥ قطن + ١٠ قمح ، ثم قامت نفس التوليفة بعد ذلك بانتاج ٧ قطن + ٧ قمح ، فان من الصعب القول بما اذا كانت الكمية المنتجة الاولى أكبر أو أقل من الكمية الثانية ، وذلك لعدم امكان اضافة وحدات القطن الى وحدات القمح ، حتى يمكن اعطاء حكما صحيحا .

ونستطيع هنا أن نستخلص من هذه الصعوبة اذا استعنا بالاسعار . وسنفترض هنا افتراضين ، وهما أن الاسعار تعكس الاهمية النسبية للسلع ، وثبات الاسعار خلال الفترة موضع البحث (سواء كانت هذه الاسعار قد تحددت في ظل نظام السوق أو أن قامت الحكومة باعلانها أو تحديدها) .

وفي مثالنا المذكور بعاليه ، لو كان ثمن وحدة القطن عشرة جنيهات ، وثمن وحدة القمح خمسة جنيهات ، فان قيمة التوليفة الاولى من السلعتين تصبح :

$$(٥ \times ١٠ \text{ جنيه}_{\text{قطن}}) + (١٠ \times ٥ \text{ جنيه}_{\text{قمح}}) = ٥٠ + ٥٠ = ١٠٠ \text{ جنيه}$$

بينما قيمة التوليفة الثانية من السلعتين :

قطن جنيه قمح جنيه

(٧ × ١٠) + (٧ × ٥) = ٧٠ + ٣٥ = ١٠٥ جنيه

وهنا طالما أن قيمة التوليفة الثانيه (من السلعتين) أكبر ، فيمكننا القول بأنها تمثل انتاجا أكبرا ، ومن ثم يتسم الانتاج عند هذه النقطة بكفاءة اكثر .

د - الكفاءة والنفقات :

تجدر الاشارة الى انه فى الامكان توضيح الكفاءة بدلالة النفقات . فاذا كان لدينا توليفة من سلعتين (كمية معطاه) يمكن انتاجها بثلاث طرق : الاولى تتكلف ١٠ جنيهات ، والثانية ٨ جنيهات ، والثالثة ٧ جنيهات ، فواضح أن الطريقة الثالثة (التى تحقق نفس الكمية من الانتاج ولكن بادنى النفقات) هى أكثر كفاءة .

المطلب الثانى : الكفاءة فى التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مسألة متكاملة مع مفهوم الكفاءة . وعندنا نفترض أنه فى استطاعتنا انتاج القطن والقمح ، ونستطيع تصديرهما واستيرادهما أو تصدير واستيراد جزء منهما ، ونريد أن نحقق ذلك بكفاءة فى ميدان التجارة الخارجية . وكبلد لديه ميزة نسبيه فى انتاج القطن تقوم مصر بتصدير القطن واستخدام جزء من حصيلة صادراته فى استيراد القمح لمواجهة مشكلة تزايد السكان . وهنا قد يتساءل المرء : لو قمنا بتصدير مقدار معين من القطن ، فكم وحدة من القمح نحصل عليها مقابلها ؟

وسنفترض هنا أن الصادرات بمثابة مدخلات Inputs ، بينما سنعتبر الواردات بمثابة مخرجات Outputs وهذه طريقة مبسطة لتصور الموقف . وتظهر هذه المسألة بوضوح

لو أن الحكومة تريد استيراد ٣ مليون طن قمح ، وتطلب انتاج أقصى ما يمكن من القطن حتى يمكن تصدير جزء منه يمكنها من استيراد القمح بالكمية التي تريدها . فاذا وجدت ان الانتاجية الحدية لكل من الارض والعمل مرتفعه في انتاج القطن ، فانها ستعمل على نقل وحدات هذين العنصرين من انتاج سلعة القمح الى انتاج سلعة القطن ، كما أنها تصدر القطن وتستورد القمح وستستمر في هذه العملية حتى تحصل على ما يلزمها من القمح ، مع الأخذ في الاعتبار تطور الانتاجية الحدية لكل من الأرض والعمل في انتاج القطن (التي ستأخذ في التناقص باستمرار هذه العملية) ومعدل التبادل - في التجارة الخارجية - بين السلعتين . ويلاحظ هنا عرض موجز ومبسط لعلاقة الكفاءة بالتجارة الخارجية .

المبحث الثاني : بعض مفاهيم تحليل الرفاهية الاقتصادية

هناك عدة مفاهيم بصدد تحليل الرفاهية الاقتصادية نذكر منها دالة الرفاهة الاجتماعية ومعدل التعويض والشروط الحدية للرفاهة القصوى . وسنتناول هذه المفاهيم المختلفة في ايجاز شديد .

المطلب الاول : دالة الرفاهية

حاول برجسون (١٩٣٨) بناء نظرية لاقتصاديات الرفاهة على اساس علمي [1] لذلك قام بصياغة "دالة الرفاهة" ، التي يتم الحصول عليها - وفق برجسون - عن طريق تجميع "دوال الرفاهة للافراد" ولابد من وصول هذه الدالة أولا .

وقد افترض برجسون أن / رفاهة كل فرد - ومن ثم رفاهة مجموع السكان - تعتمد على مقادير عناصر الانتاج ، ومقادير السلع المستهلكة ، ومقادير العمل التي تتم تأديتها (... الخ) [2]

---

(1) Bergson, A.; "A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics" QJE, Vol. LII, 1938, pp. 310 - 34

(٢) انظر Bergson; Op.Cit. P. 311; Cf. Rothenberg; op.cit. p.8.

الا أن هناك عدة انتقادات موجهة الى "دالة الرفاهة" البرجسونيه يمكن تلخيصها في الاتي :

١- ليس لهذه الدالة أي مغزى عملي[1] .

٢- لاتضيف جديدا الى شروط الرفاهة ، تلك الشروط التي يمكن صياغتها بدون استخدام هذا الاصطلاح[2] .

٣- قد يؤدي تطبيقها الى تحيز فيما يتعلق برغبات الافراد .

المطلب الثاني : مبدأ التعويض

تثار مناقشة مبدأ التعويض لمعرفة ما اذا كانت الرفاهة الاقتصادية تزداد أو تنقص كنتيجة للتغيرات التي تنتاب السياسة الاقتصادية[3] . وبعبارة أخرى ، لقياس الآثار أو النتائج النهائية الناشئة عن اتباع سياسة اقتصادية معينة . فاذا كانت النتائج ايجابية ، فانه ينصح باتباع مثل هذه السياسة (والعكس بالعكس) . وهناك معايير مختلفة اقترحها بعض الاقتصاديين سنشير اليها هنا ، ثم نتساءل في النهاية عن مدى جدوى مبدأ التعويض كأساس لتحليل الرفاهة .

(١) باريتو

تجدر الاشارة الى ان باريتو في تعريفه للوضع الامثل قد ميز بين نوعين من التحركات الناشئة عن تغيير ما في السياسة الاقتصادية[4] .

---

1) Hasan, Op.Cit., p.27

2) Hansen , Op.Cit.

3) Reder; op.Cit pp. 94-100, little, op.Cit, pp.84-116; Rothenberg; Op.Cit, PP. 61-103, Graaff; Op.Cit, PP. 84-90 and Hasan, Op.Cit. PP. 17-25.

4) Hasan; Op.Cit, PP. 17-25

أ - تحركات يفيد منها جميع الافراد (بلا استثناء) .

ب - وتحركات تفيد بعض الافراد وتضر البعض الآخر .

ونجد باريتو هنا وقد عضد النوع الاول من التحركات كوسيلة لزيادة الرفاهة الاقتصادية للمجموع . أما النوع الثانى من التحركات ، فقد ذكر باريتو أنه من الصعب معرفة آثار هذا النوع الاخير على الرفاهة ، وأن الحكم بزيادة أو نقص الرفاهة انما يخضع للحكم الشخصى .

وحقيقة الأمر ، لم يذكر باريتو مبدأ التعويض صراحة ، فهو لم يوسع معياره ليشمل زيادة أو نقص الرفاهة فى وضع مايكون فيه بعض الافراد أحسن حالا والبعض الآخر أسوأ [1] كنتيجة لتغير ما فى السياسة الاقتصادية .

(٢) كالدور (١٩٣٩)

حاول كالدور أن يوسع معيار باريتو بمناقشة النوع الثانى من التحركات التى تفيد بعض الافراد وتضر بعضهم الآخر - وهنا يقترح كالدور مبدأ التعويض [2] فوفقا لكالدور تزداد الرفاهة - كنتيجة لتنفيذ سياسة معينة - اذا زادت مكاسب الرابحين عن خسائر الخاسرين وبعبارة أخرى ، اذا كان فى امكان الرابحين تعويض الخاسرين ويظل لديهم ربحا صافيا .

(٣) هيكس (١٩٤٠) :

استخدم هيكس معيارا عكسيا - فوفقا لهيكس [3] ، يكون وضع ما - وليكن الوضع الجديد ب - (وبالتالى السياسة الاقتصادية التى سببت التغير الذى قاد لهذا الوضع) مرغوبا فيه

---

(1) Ibid., P. 17

(2) Kaldor, N.; "Welfare Propositions and International Comparisons of Utility "EJ, Vol. XLXX (1939), PP. 549-52.

(3) Hicks; The valuation of Social Income", Eca, Vol. VII (1940), PP. 105-24.

(أى يتصف هذا الوضع برفاهة أعلى) اذا كان الخاسرون غير قادرين على رشوة الرابحين ليجعلوا الرابحين يرفضون التغيير المقترح . وبعبارة أخرى ، يكون الوضع الجديد مرغوبا فيه اذا كانت خسارة الخاسرين أقل - بمقارنتها بالربح الكبير الذى يحصل عليه الرابحون - لدرجة أن الخاسرين لا يتمكنون من رشوة الرابحين [1] لحثهم على رفض التغيير .

(٤) سكيتوفسكي (١٩٤١)

اقترح سكيتوفسكى [2] معيارا مزدوجا . فوفقا له تزداد الرفاهة (كنتيجة لتغير ما) اذا :

أ - استطاع الرابحون أن يرشوا الخاسرين بقبول التغيير [3] .

ب - ولم يستطع الخاسرون رشوة الرابحين لرفضه .

(٥) ليتل (١٩٥٠)

لما كان ليتل شغوفا بمسألة توزيع الدخل ، فنجده يقترح معيارا يتضمن فيه مسألة التوزيع ويتكون معيار ليتل من معايير كالدور وهيكس ، وسكيتوفسكى بالاضافة الى شرط معين بصدد توزيع الدخل [4] وبعبارة أخرى ، يكون التحول الى الوضع ب - كنتيجة لتغير ما فى السياسة الاقتصادية - يكون أفضل من البقاء عند الوضع أ (بمعنى أن الرفاهة تزداد) اذا توافر الآتى :

أ - اذا تحققت معايير كالدور وهيكس وسكيتوفسكى .

ب - واذا كان التوزيع حسنا [5]

---

(١) وهذا راجع الى ان الخاسرين لابد أن يدفعوا - نتيجة لهذا التغير - مقدارا كبيرا الى الرابحين ليعوضهم عن الارباح التى كان سيحصل عليها هؤلاء اذا ماتم هذا التغير

(٢) Scitowsky, T.; "ANote on Welfare Propositions in Economics", RES, Vol.9, Nov, 1941, PP. 77-88.

(٣) وبعبارة أخرى ، يستطيع الرابحون تعويض الخاسرين ويظل لديهم ربحا صافيا .

(٤) Little; Op.Cit., P. 10.

(٥) Ibid.; P. 109.

وقد يثور التساؤل الآتى :

- هل يعتبر مبدأ التعويض تحليلا مقبولا ؟

والاجابة على ذلك تتلخص فى أن محاولة بناء الرفاهة الاقتصادية على اساس علمى لاتعتمد على تحليل التعويض لاتعد محاولة ناجحة لاسباب عدة من بينها :

١- صعوبة تقدير الربح والخسارة : فمن الصعوبة بمكان تقدير الربح أو الخسارة بالضبط لكل فرد .

٢- تعذر دفع التعويض عمليا : وذلك لان دفع التعويض يؤدى الى مشاكل ادارية عديدة .

٣- قد لايكون التعويض النقدى كافيا : خاصة لتعويض الافراد التى تضار مشاعرهم بسبب تغيير ما .

المبحث الثالث : شروط الرفاهة القصوى

تتحقق الرفاهة القصوى عندما يكون فى غير الامكان جعل أحد الافراد أحسن حالا بدون جعل بقية الافراد اسوأ حالا . وانطلاقا من ذلك ، فى الامكان استنتاج شروط معينة لتحقيق الرفاهة القصوى كما سيتضح حالا[1]

١- التوزيع الأمثل للسلع :

يتحقق هذا الشرط - عند نقطة ما - اذا لم يؤدى تبادل أية كمية من سلعتين بين فردين الى زيادة فى اشباع أحدهما ولانقصان فى اشباع الآخر . أما اذا كان هناك تبادل معين يؤدى الى زيادة فى اشباع أحدهما (بدون نقص اشباع الآخر) ، فان هذا يعنى عدم تحقق التبادل الامثل بعد ، ومن ثم يكون فى الامكان زيادة رفاهتهما (أو على الأقل زيادة رفاهة أحدهما دون نقص رفاهة الآخر) الى أقصاها ، وذلك باجراء التبادل حتى يصبح معدل الاحلال الحدى Marginal rate of substitution (وللاختصار MRS) بين السلعتين متعادلا بالنسبة للفردين اللذين يستهلكان هاتين السلعتين .

---

(١) انظر بصفة خاصة Reder; Op.Cit., And Hasan; Op.Cit.